حدود آمنة وتعويضات للفلسطينيين

كان للتصريح الذي ادلى به الرئيس كارتر ، حول انشاء وطن للفلسطينيين ، ومن ثم ايجاد حدود آمنة لهذا الوطن وكذلك دفع التعويضات لهم ، اثرا سيئا كبيرا لدى مختلف الاوساط الاسرائيلية · وقد اصيبت كافة تلك الاوساط بالذهول والدهشة ، لان الرئيس كارتر ، اخذ يطلق هذه التصريحات خطوة خطوة ، كان اولها انشاء وطن للفلسطينيين ، ومن ثم حدود آمنة لهم ، وبعدها دفع التعويضات · وقد هلع الاسرائيليون مؤخرا عندما اعلن كارتر عن تطبيق قراري الجمعية العمومية ١٨١ ، ١٩٤ (قرار التقسيم) · فقد ناقشت الحكومة الاسرائيلية تلك التصريحات ، وخاصة عندما قال ـ انه يحق للفلسطينيين وطن ـ بناء على قرارات الامم المتحدة ·واشارت الاوساط السياسية في القدس ، الى ان كارتر قد استعمل في الماضي مصطلح « وطن للفلسطينيين » ولكنه فسر هذا المصطلح « كوطن للفلسطينيين ـ في اطار الشعب الاردني او بطريقة أخرى»، ولكنه منغير الواضح، اذا كان يقصد ذلك في بيانه الاخير · واشارت تلك المصادر في القدس الى ان هذه هي المرة الاولى التي يتحدث فيها الرئيس كارتر عن حق الفلسطينيين بالحصول على تعويضات من دولة اسرائيل ·وبهذا الصدد قالت تلك المصادر، انه اذا طرحت بالفعل مسالة التعويضات للفلسطينيين ، فان اسرائيل ستطالب بالتعويضات للاجئين اليهود من الدول العربية · وتم تسليم مذكرة بهذا الصدد الى وزير الخارجية الاميركي سايروس فانس ، اثناء زيارته لاسرائيل (معاريف ٢٩ـ٥ـ٧٧) ·

وقد علقت صحيفة معاريف (٢٥ـ٥ـ٧٧) · على تصريحات كارتر الاخيرة بقولها : لقد خطا الرئيس كارتر خطوة الى الامام في « مفهومه الفلسطيني»، ليس فقط بادخال مصطلح « الوطن القومي الفلسطيني » الى وثيقة اميركية رسمية ، وانما اضيف لذلك امر له دلالات كثيرة : فللمرة الاولى يستعمل المتحدث باسم البيت الابيض فيما يتعلق « بالوطن الفلسطيني » ايضا التعريف « حدود آمنة معترف بها » · وقد حاول الناطق باسم الرئيس ان يتحايل على التفسير ، ولكن الصحيفة ترى ، ان من تعقب الدبلوماسية الاميركية خلال الاشهر الاخيرة يعرف ان « زلة اللسان » من قبل الرئيس ليست عفوية وليست بالصدفة · وترى الصحيفة ان التصريح حول «الحدود الآمنة والمعترف بها للوطن الفلسطيني »، « لا يمكن ان يكون معناه الا واحدا ، وهو ان الادارة الاميركية تتقدم بخطى كبيرة نحو حل اقليمي للمشكلة الفلسطينية ينطوي على ٣ مخاطر كبيرة جدا لدولة اسرائيل » !

تغيير قرار ٢٤٢

يستفاد من التعليقات الاسرائيلية ، ان هناك مشروعا اميركيا لتغيير قرار مجلس الامن ٢٤٢ ، الذي ينظر الى الفلسطينيين على انهم «لاجئون»، وهذا القرار لا ينسجم بعد مع الموقف الاميركي الجديد من الفلسطينيين ، ولهذا لا بد من اجراء بعض التعديل عليه · فقد ذكرت بعض الاوساط الاسرائيلية الرسمية انه يجري في واشنطن الان دراسة اقتراح يقضي باتخاذ قرار جديد في مجلس الامن لكي « يتخطى » الثغرات القائمة في قرار مجلس الامن ٢٤٢ وقرار الجمعية العمومية ٣٣٥٦ بشأن وضع الفلسطينيين· وانه من اجل حل مسالة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف ، فانه